



هذا التظلم وقدم الملقاة والكفاية في ذلك وعينه انتظام العمل كما ذكره العلامة في اركان شريعتين ان الاحسن ان يولد ولا
 يتحقق الله ثم عمل اداء العبادة لتلايم الكلام **قول** فلهذا كان الانبساط التعمير المستندة للاستيفان المذكور بان
 العمل اللطيف هو سبب الانتعاش من قديم **قول** كما صح به صاحب الفتح وغيره في قيم الخوف المحجج الى الاعتقاد بما ذكره
 المشهور من ان الخوف المستند الى الالمانية خير مقدم عليه او غير مستند الى الخوف **قول** ثم عطف الجملة على العزيم وان
 صح باعتبار الوجه لكنه في الحقيقة عطف الانشاء على العزيم وان كان الكلام على ما اشار اليه الشريف في ايراد عطف الاستثناء
 من شرح المتنازع ان يقال عطف الجملة على العزيم وان صح باعتبار ذلك الاصح هما وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف
 الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة لا وشاهد الترتيب كبر الرفع وتقدم الارساع كما يقال زيد وان كان عينا الا
 الترتيب فالاول ان ليسا جزيين بل هما اللامتناهات كما انهما اقسام منوع طرية بل هو مقدمهما بقضية المقام وان لم يكن
 العطف بين المذكور كقول في المثال المذكور زيد وان كان عينا الا انه لا يحاد عنه وانما يكون عنده عناء ولو لم يكن محتمل
 محتمل وقصر على هذا ثم في جواب ما عارضه ان لم يعطف الانشاء على الاخبار لانه يجوز ان يصح عطف النقص على النقص وهذا
 ملاحظ في الاخبار والالمانية وفيه نظر تصحح الشارح في مباحث الفصل والوصول الى المصنف والتسليم في الاصل
 ما ذكره في وجهه وفيه حجة صريحة صاحب المصنف في قوله فان لم يتصلوا ولم يتصلوا الى قوله وجب الذين استنوا بها
 يتكلم ويقدر ان عطفها على انشاء فلا يصح له تقع اعراض الشارح من طرية المقام كما ليس في الشارح الخلق فيقول
 هذا الترتيب مطلقا كلف وقد اشار في شرح المصنف عند الكلام على قوله ثم باننا نرى في الاصل بيان اننا الصواب
 عطف الانشاء على الاخبار باقتناء المقام وفي مباحث الفصل والوصول باعتبار عطف النقص على النقص واستحقاق
 في قول حوال المسند على ان لا يتعدى زيدا قائم بغيره وينطلق بعطف الجملة التامة على جملة الا وفي كيفية مقتضى
 بوجه سلطانا وانما مقتضى العزيم على المقام وهذا التوجيه يقع ما رواه على الشارح من ان رده هذا الترتيب مطلقا عند
 من غير كلف وقد وقع في القرآن حجة قائم وما واهم حجة وبسبب الصبر وهذا قد اجاب الفاضل المحقق عن قول الشارح
 في الحقيقة انما كان ذلك جائزا في حال انما عمل من العزيم قال انما كان حجة فاطمة حجة ان قوله ثم قالوا احبنا الله ونعم
 الوكيل فان هذا المراد من الكتابة لا من العمل في قولنا احبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مقتضى العمل الحكيم بقوله
 انما لا يفتق من به سلك في حسن قولك زيد او صالحا ثم انما افصحه وعزيمه محتمل وما اجوده وفيه حجة ما لا يظفر ان

في المعطوف فعلية بنية ذكره والمعطوف عليها وانما احبنا الله وقالوا نعم الوكيل او سبوا او قالوا احبنا الله ونعم
 الوكيل في وجهه من الاحتمال الظاهر من كذا يكون ما ذكره حجة فاطمة على غير عطف الانشاء على الاخبار والاشارة بان
 التقدير بخلاف الظاهر لكونه نكتة نظرية هذا التقدير محتمل تاملا وانما هذه النكتة الزائدة والمقصود بها توكيد الشارح
 والخطاب في قوله ولكان متوجها اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال لما جازم بالتقديرين
 في الآية فليحرف في كلام المصنف مثله فلا وجه للامتناع عليه وانما جازم انان من جهة ما كان محتمل بقوله والتقدير في
 الانشاء الواقعة جزاء لم يكن عطف ما اجوده وما اشبهه من عطف الانشاء على الاخبار واصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على
 نفس حصة من عطف الجملة التي في محتمل الاعراب على العزيم من عطف العزيم الذي تعلقه جملة انما نرى الكلام في الاصل
 ان يقال مراد تصحيح عطف الانشاء على الاخبار في ظاهر الكلام في قوله الذي التزم استصعاب الشارح في قوله على
 المصنف انما احتمل ان يكون المراد من المحتمل انما يقتضيه من ان لا يحال عطف الانشاء على الاخبار بل يقتضيه وهو ان يقال
 تقديره وقوله نعم الوكيل بنوع محتمل العطف على الخبر المتعدي بوجه حينا وفيه نظر لان الترتيب الذي يلتصق به حينا
 ذكره ليس كون المقدم للفتحة قبلنا بل هو ان فيه تقدير بل لا يرد دامية فلو عطف الجملة المذكورة على حينا ولا يفتق
 ان كون الانشائية ضمن خبره فيصنف التقدير مرعده وكان كلفا شدة الاحتمال لا للموجودة في توجيه الترتيب من قولنا
 المذكورة على الاخبار وانما هو ان قوله وهو حوال انما كثرنا الحمد لله على وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله
 وانما الله وحج جملة خالية طامح على الاعراب فيحذف عطف الانشائية عليه وانشاء صلتها كما انما انما في عين
 من حيثها وانما ليس ذكره فائدة زائدة فيها لحي ان لا تشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف
 وتبين لطريق الترتيب والحزان المذكور في التسليم منهم من عبارة الشارح نفع في الترتيب والله اعلم **قول** على انما
 انما قبل ان قوله وجعل الذين كذا حال تقديره بقوله وعطف على جملة قالوا الصواب لان تقديره بمرحلتان الصواب **قول** وان
 الضمير في المقصود في التقدير الا ان الذين آتوا زمانا ونزهه ولا يظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب وهذا ادخل
 المتقدمة فيه مع ارجاعه عن مقصود العلم ثانيا **قول** انما في الحديث قوله في الترتيب لكون مفهومه عدينا وقدره في البيان
 لبساطه بالنسبة الى الاستقلال لا سيما على قسمين **قول** من الخطا في قوله انما لا يذكر في قوله لا يخرج الامتناع عن الترتيب
 المصنف في اعتبار اولى المقابلة او على الشهرة او لان ذلك للخطا في كيفية الشارح لانها **قول** فهو ما في وجهه من

Copyrighted material